

قوتنة الاحتلال: اتفاقية باريس

تم التوقيع على اتفاقية باريس بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1994. الاتفاقية، والتي تنظم العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، شكلت بحكم الامر الواقع بنية متفوقة للاقتصاد الاسرائيلي على حساب الاقتصاد الفلسطيني. ادت الاتفاقية الى خلق اقتصاد فلسطيني رهين والذي تستغله اسرائيل والشركات الخاصة.

85%



من السلع المستوردة في الاراضي الفلسطينية المحتلة تأتي من اسرائيل.

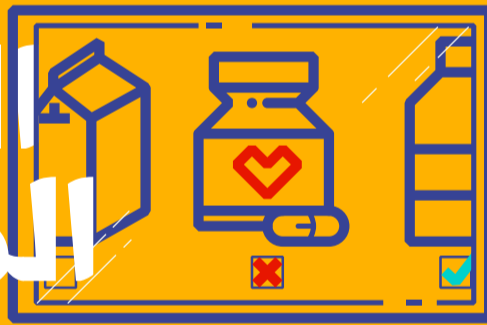
70%



من الصادرات الفلسطينية تصب في اسرائيل.

تقييد اسرائيل من استيراد

السلع الخاصة



والمعرفة كثنائية الاستخدام- مدني وعسكري، والتي تشمل سلع تم اختيارها بشكل تعسفي كاجهزة طبية، وقود والخ.

تنع اسرائيل السلطة الفلسطينية من تشكيل

سياسات تجارية



وبالتالي ادخال اي سلعة مستوردة للاراضي الفلسطينية مرهون بالحصول على تصريح اسرائيلي.

تسيطر اسرائيل على

ضرائب السلع



المستوردة للاراضي الفلسطينية، مما يمنحها القوة على تقييد مستحقات السلطة الفلسطينية كاجراءات عقابية.

بسبب القيود الشديدة، لا تتمكن المنتجات الفلسطينية التي تدخل الى السوق الاسرائيلية من

منافسة

المنتجات الاسرائيلية.

